الأمم المتحدة

E/CN.6/2002/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 January 2002
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والأربعون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": استعراض تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة كيانات منظومة الأمم المتحدة

حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢/٢٠٠١ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠١ بشأن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها، عن القلق إزاء تدهور حالة المرأة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وطلب إلى الأمين العام أن يواصل استعراض هذه الحالة وأن يقدم المساعدة إلى المرأة الفلسطينية بكل الوسائل المتاحة، وأن يقدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها السادسة والأربعين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٢ - وهذا التقرير، الذي يغطي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يستند إلى المعلومات المستمدة من هيئات الأمم المتحدة أو أفرادها الذين يقومون برصد حالة الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي مخيمات اللاجئين في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. ومن بين هذه الهيئات وهؤلاء الأفراد: اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني

* E/CN.6/2002/1.

150202 150202 02-20386 (A)
0220386

لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن حقوق الإنسان، ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية.

٣ - ويستند التقرير أيضا إلى المعلومات التي قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة للشعب الفلسطيني، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والبنك الدولي.

ثانيا - حالة المرأة الفلسطينية

نشوب الأزمة

٤ - خلال الفترة قيد الاستعراض، شهدت المنطقة اندلاع انتفاضة الأقصى، أو الانتفاضة الثانية. وأدت هذه الأزمة بين الطرفين إلى مواجهات عنيفة على مدار سنة كاملة أودت بحياة مئات من المدنيين، معظمهم فلسطينيون (حوالي ٦٦٠ من مجموع القتلى الذي جاوز ٨٠٠ قتيل كانوا من الفلسطينيين)، وتسببت في إصابة عشرات الآلاف بجروح وعاهات مستديمة[١]، بمن فيهم عديد من النساء والأطفال.

٥ - ووصفت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة في تقاريرها (A/56/428 و Add.1 و A/56/491) حالات عديدة لنساء وفتيات فلسطينيات لقين حتفهن أو أُصبن بجراح بأيدي جيش الدفاع الإسرائيلي أو المستوطنين الإسرائيليين في سياق الانتفاضة الثانية. ومن ذلك مثلا أنه في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، قُتلت فتاة فلسطينية تبلغ من العمر ١٤ عاما في طريق عودتها من المدرسة في بيت لحم (انظر A/56/428). وفي حادث آخر وقع يوم ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، لقيت امرأة فلسطينية من الخليل تبلغ من العمر ١٩ عاما حتفها متأثرة بجروح أصابتها من نيران جيش الدفاع الإسرائيلي في اشتباك حدث في الضفة الغربية. وفي ٧ أيار/مايو ٢٠٠١، أصبحت رضيعة في شهرها الرابع أصغر شخص يُقتل في أعمال القتال الجارية حين أطلقت دبابات جيش الدفاع الإسرائيلي النار على مخيم اللاجئين في خان يونس بقطاع غزة. وقد أصيبت أيضا أم الرضيعة وجدتها بجروح بالغة من شظايا القذائف (انظر A/56/428/Add.1). وفي حادث آخر، أطلق مستوطنون النار على امرأة فلسطينية، وهي أم لثلاثة أطفال (انظر A/56/491).

٦ - وقد ازدادت الحالة المتفجرة على أرض الواقع تفاقما بفعل سياسة الاستيطان الإسرائيلية، ومواصلة الإغلاق الداخلي والخارجي للأرض الفلسطينية المحتلة، والتدهور السريع للاقتصاد الفلسطيني طوال هذه السنة[٢].

المستوطنات الإسرائيلية

٧ - ما زال توسيع المستوطنات الإسرائيلية وتدمير المنازل الفلسطينية وإتلاف الأراضي وبناء الطرق الالتفافية في الأرض الفلسطينية المحتلة يضيف إلى المشاق التي يعانيها الفلسطينيون. فقد أفادت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بأن جيش الدفاع الإسرائيلي قام، منذ بدء الانتفاضة الثانية إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بتدمير ما مجموعه ٥٥٩ مبنى سكنيا وقصف ما مجموعه ٦٦٩ ٣ مبنى سكنيا. وخلال الفترة ذاتها، اجتُثت ٩٠٠ ١١٢ شجرة زيتون وأُتلفت أراض مزروعة تبلغ مساحتها ٠٠٠ ٦٦٩ ٣ ميلا مربعا. وأثناء عام ٢٠٠١، زاد عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين

بـ ٠٠٠ ١٧ وأصبح عددهم يقارب ٠٠٠ ٢٢٧[٣]. وما فتئت هذه السياسات تحدث أثرا مدمرا على الفلسطينيين الذين يعيشون في الأرض المحتلة، بمن فيهم الفلسطينيات اللائي، لكونهن يعملن عادة في القطاع الزراعي، يعانين بشكل ملحوظ من تدمير الأراضي التي كن يزرعنها.

٨ - وقد تواترت بكثرة حوادث العنف التي يرتكبها المستوطنون ضد السكان الفلسطينيين. فمنذ بدء الانتفاضة، قتل المستوطنون ١٦ مدنيا فلسطينيا[٤].

إجراءات تقييد الحركة وعمليات الإغلاق

٩ - تميزت الفترة المشمولة بالتقرير باشتداد قيود الحركة المفروضة على السكان الفلسطينيين والأرض الفلسطينية إلى أقصى درجة بلغتها منذ سنة ١٩٦٧[٥]. فقد بدأت السلطات الإسرائيلية تنتهج سياسة مؤداها تكرار عمليات الإغلاق التي كثيرا ما تمتد لفترات طويلة. وقيدت حركة الأشخاص والمركبات والسلع بصورة مشددة على الحدود بين الأرض الفلسطينية وإسرائيل، وبين الضفة الغربية والأردن، وبين قطاع غزة ومصر. وأدى إغلاق الحدود مع إسرائيل إلى إغلاق المعبر الآمن الذي أُنشئ كجزء من مفاوضات السلام، بينما أفضت عمليات الإغلاق الداخلي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إنشاء شبكة كثيفة من نقاط التفتيش الإسرائيلية التي أدت بدورها إلى تعطيل حركة المرور وتكاثر حواجز الطرق.

١٠ - وأفادت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة بأنه نتيجة لعمليات الإغلاق، يضطر الفلسطينيون إلى الانتظار لعدة ساعات عند نقاط العبور. ومن هؤلاء نساء يحملن رضعاً ويُتركن قيد الانتظار تحت لهيب الشمس لعدة ساعات في كل مرة. ويُقاسي الفلسطينيون بصورة متكررة من حالات التأخير وزيادة تكاليف السفر وارتفاع عدد حوادث السير، ويضطرون خلال فترات الإغلاق الداخلي المشدد إلى سَلك الطرق الفرعية أو دون الفرعية. وأفادت اللجنة الخاصة بأنه يتعين على الفلسطينيين في حالات عديدة تغيير المركبات التي يستقلونها للمرور خلال المعابر الحدودية (انظر A/56/491). وأثناء هذه الفترة، كثيرا ما كان الفلسطينيون يتعرضون لخطر الترويع أو الإيذاء من السلطات العسكرية أو المستوطنين[٦]. وقد أثنت هذه الحالة العديد من الفلسطينيات، خصوصا كبيرات السن منهن، عن عبور الحدود خوفا من التعرض للترويع والعنف، أو بسبب مشقة الانتظار عند نقاط العبور لساعات عديدة، مما حال دون زيارة النساء كبيرات السن لأبنائهن وأسرهن.

ثالثا - أثر الأزمة على النساء الفلسطينيات والعلاقات بين الجنسين والتدابير المتخذة لتذليل هذا الأثر

التعليم

١١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعطل التعليم بالمدارس بفعل القيود التي تفرضها إسرائيل باستمرار على الحركة، مما منع العديد من الأطفال والشباب الفلسطينيين من الوصول إلى مدارسهم بصورة منتظمة. وفي شهر حزيران/يونيه ٢٠٠١، أفيد بأن ١٩٠ مدرسة قد أقفلت أبوابها مؤقتا بفعل الأوامر العسكرية الإسرائيلية أو قرارات حظر التجول أو من جراء التلف المادي[٧]. وفي وسط مدينة الخليل، أُغلقت ٣٤ مدرسة مما أدى إلى تعطيل ٤٦٠ معلما عن العمل وحرمان ٠٠٠ ١٣ تلميذ من المرافق التعليمية (انظر E/CN.4/2001/121). وعلاوة على ذلك، واجَه ٥٥ في المائة من الطلبة الأكبر سنا صعوبات في الوصول إلى مؤسسات التعليم العالي، ولم يتمكن ما يزيد على ٣٠٠ ١

طالب من طلاب غزة المسجلين في جامعات الضفة الغربية من الوصول إلى مؤسساتهم الجامعية[٨].

١٢ - وأفادت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة بأن عددا يقدر بما يتراوح من ٠٠٠ ٤ إلى ٠٠٠ ٥ طفل عربي من أطفال القدس الشرقية تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٨ سنة لا يذهبون إلى المدرسة. ومصروفات التعليم بالمدارس الخاصة مرتفعة، مع استمرار نقص في عدد المدارس العامة. ولم تنفق حكومة المدينة سوى ٧ في المائة من ميزانيتها المخصصة للتعليم على القطاع العربي مع أن العرب يشكلون ٣٣ في المائة من سكانها. وما زالت الفتيات يعانين من قلة عدد المدارس المخصصة لهن. ففي منطقة صور باهر، على سبيل المثال، لا توجد مدرسة عامة واحدة للبنات (انظر A/56/428/Add.1).

١٣ - وبغية معالجة هذه الحالة، قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، من خلال وزارة التعليم في السلطة الفلسطينية وبعض المنظمات غير الحكومية، بدعم برنامج مجتمعي للتعليم في مدينة الخليل يضم حوالي ٢٠٠ معلم، ويمكِّن ٠٠٠ ١٢ طفل من متابعة دراستهم (انظر A/56/123). ونظمت اليونيسيف مخيمات للتدريب الصيفي للشباب، كما نظمت فصولا دراسية لتعليم النساء الأميات. واستفادت من هذه المبادرة ٦٦ امرأة.

١٤ - وقد أظهرت البيانات أنه في السنة الدراسية ٢٠٠٠-٢٠٠١، بلغ عدد المقيدين في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ٢١٦ ٤٧٧ تلميذا، وكان منهم ٩٠٣ ٢٣٨، أي ٥٠,١ في المائة، من الفتيات. وبلغت نسبة النساء ٧٤ في المائة من المشاركين في الدورات التي نظمتها الأونروا لتدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناءها، و ٦٥,٢ في المائة من المتدربين في الدورات التقنية/شبه المهنية التي نظمتها الأونروا. وحصلت النساء على ٤٣,٩ في المائة من المنح الدراسية المستمرة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، والبالغ عددها ٤٣١ منحة. وكان هذا العدد أقل من عدد المنح التي قدمتها الأونروا خلال السنة المنصرمة (٦٧٣ منحة)، والتي بلغت حصة المرأة منها ٤٥,٣ في المائة.

١٥ - وأفادت الأونروا بأن ٢٥ امرأة فلسطينية في لبنان استفدن خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ من مشروع للمنح الدراسية مخصص للمرأة تديره الأونروا نيابة عن المركز الكندي للبحوث الإنمائية الدولية. كما شغلت النساء ٤٠ في المائة من مناصب الإدارة العليا في إدارة التعليم بالأونروا.

١٦ - ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال وحدة التنمية البشرية المستدامة التابعة له، مشروعا لجعل النظام التعليمي مراعيا لاحتياجات الجنسين، وهو يهدف إلى مساعدة المؤسسات التعليمية على إعداد مناهج دراسية تراعي الاحتياجات الخاصة لكل من فئتي البنين والبنات. ويُدرَّب المعلمون على إعداد مناهج دراسية تدمج الشواغل الجنسانية في عملية التعلم. ويشمل هذا المشروع المدارس العامة والخاصة ومدارس الأونروا.

الصحة

١٧ - تسببت حالة الطوارئ الراهنة في تعطيل خطير للخدمات الوقائية، بما فيها خدمات التحصين والرعاية الصحية للأم والطفل والخدمات الأسرية. وقيدت عمليات الإغلاق حركة المرضى والموظفين الطبيين واللوازم الطبية، مما حال دون حصول العديد من المرضى والمصابين على الرعاية اللازمة لهم وأدى إلى زيادة كبيرة في عدد الولادات المنزلية والولادات قبل الأوان وعدد المواليد الموتى. وتعرض

الجهاز الصحي للإجهاد بصفة خاصة بسبب الرعاية الإضافية التي استلزمتها حالات الآلاف من الأشخاص الذين أصيبوا بجروح خلال الأزمة.

١٨ - وحدّت القيود المفروضة على الحركة من إمكانيات الحصول على الرعاية الصحية الأولية والمتخصصة، وبخاصة بالنسبة للفلسطينيين القاطنين في المناطق الريفية. وأصبحت القيود تعطل وصول المرضى والمصابين، وكذلك الحوامل، إلى المستشفيات. وذكرت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة أن ٧٠ في المائة من المواطنين في المناطق الفلسطينية لا يمكنهم الحصول على العلاج الطبي في المستشفيات. وتوفى العديد من المرضى وهم قيد الانتظار في سيارات الإسعاف عند نقاط التفتيش. وبسبب هذه القيود، لم تستطع الحوامل الذهاب لإجراء الفحوص الدورية وحدث الوضع لبعضهن بينما كُنّ ينتظرن عند نقاط التفتيش.

١٩ - كما أفادت اللجنة الخاصة أن نسبة الولادات المنزلية تضاعفت بمقدار خمسة أمثال منذ بدء الانتفاضة (انظر A/56/491). وتشير إحصاءات الأونروا إلى حدوث انخفاض في استعمال خدمات الصحة الإنجابية في المرافق الصحية. وأثناء الأزمة، انخفضت استفادة النساء من خدمات الرعاية السابقة للولادة بنسبة ١٨ في المائة، وانخفض عدد الولادات في المرافق الصحية بنسبة ١٥ في المائة، وانخفضت خدمات الرعاية التالية للولادة بنسبة ١٣ في المائة، وتقلص استعمال خدمات تنظيم الأسرة بنسبة ١٢ في المائة[٩].

٢٠ - وبغية معالجة هذه الحالة، تولت منظمة الصحة العالمية دورا قياديا في مجال الدعوة وفي تنسيق الموارد الصحية الموجودة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأنشأت فرقة العمل الميدانية في الضفة الغربية وتولت تنسيقها[١٠].

٢١ - وأفادت الأونروا بأن معدل المواليد لدى اللاجئين الفلسطينيين هو من أكبر معدلات المواليد في الأرض الفلسطينية المحتلة. فحوالي ثلث النساء يتزوجن قبل بلوغ سن الثامنة عشرة وتعاني نسبة مماثلة من النساء اللائي هن في سن الإنجاب من فقر الدم الناجم عن نقص الحديد. ولا يزال يوجد نقص في تقييم السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لصحة المرأة. وتصديا لهذه التحديات، تقدم الأونروا خدمات الرعاية الصحية للأم والطفل وخدمات تنظيم الأسرة وتساند جهود التحصين الكامل للنساء والأطفال ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات. وتُكمَّل هذه الخدمات بخدمات الصحة المدرسية وتوفير مقويات الحديد للنساء طوال فترة الحمل وبعد الولادة، كما تُكمَّل ببرامج للتثقيف الصحي بشأن منع استخدام التبغ والوقاية من فيروس تقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. وتقدم هذه الخدمات بوصفها أنشطة متعددة القطاعات تستهدف أطفال المدارس ومراكز برامج المرأة.

٢٢ - وعُدِّل برنامج المساعدة التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان بحيث يلبي الاحتياجات التي تقتضيها الأزمة، لا سيما ما يتعلق بالخدمات والنظم الصحية الأساسية. وتشمل المساعدة الطارئة لوازم الصحة الإنجابية والسلع الأساسية ووسائل منع الحمل والمعدات الضرورية، كما تشمل تدريب القابلات على توفير الرعاية الأساسية في حالات الطوارئ المتصلة بالولادة. وموَّل الصندوق من خلال برنامجه ثلاثة مراكز للرعاية الصحية الشاملة للمرأة في جباليا والخليل والبريج (قطاع غزة).

٢٣ - وبدأ الصندوق أيضا مبادرة جنسانية إقليمية ترمي إلى إدماج المنظور الجنساني في مجال الصحة الإنجابية وكذلك في عملية إيجاد نظام للرصد والتقييم يتضمن مؤشرات خاصة بكل بلد. كما تعاون الصندوق مع اليونيسيف والجهاز

المركزي للإحصاء الفلسطيني في مشروع يرمي إلى تحسين معيشة المراهقين من خلال إدماج مواضيع الصحة الجنسية والإنجابية في المنهاج الدراسي للمدارس الثانوية للبنات. وقُدم الدعم أيضا لجهود الرعاية الصحية للمرأة عن طريق تعزيز مديرية الصحة والتنمية النسائية في وزارة الصحة.

٢٤ - وفي لبنان، قامت اليونيسيف بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بحملة للتثقيف الصحي طالت ٨٥ في المائة من النساء القاطنات في المخيمات. وشملت هذه الحملة مواضيع من قبيل تنظيم الأسرة، وممارسات الأمومة السليمة، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المعدية، والنظافة الشخصية، والوقاية من سوء التغذية. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، قدمت اليونيسيف الدعم النفسي للفلسطينيات والشباب الفلسطينيين المتضررين من الأزمة، وذلك من خلال مشاريع من قبيل الخطوط الهاتفية المفتوحة لتقديم المشورة.

٢٥ - وشمل برنامج الصحة والتغذية الذي تضطلع به اليونيسيف ''مشروع صحة المرأة'' الذي وفَّر التدريب لأكثر من ٤٠ طبيبا وممرضة، ونهض بمستوى وحدات طب التوليد ورعاية المواليد في أربعة مستشفيات حكومية.

الاقتصاد

٢٦ - كان لعمليات إغلاق الحدود المذكورة في الفقرتين ٩ و ١٠ أعلاه أثر مدمر على الاقتصاد الفلسطيني. فقد أوضح منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في تقريره عن الاقتصاد الفلسطيني أنه كان من المتوقع، حسب التقديرات المستمدة من وزارة المالية في السلطة الفلسطينية وصندوق النقد الدولي، أن يواصل نموه على غرار السنوات الثلاث المنصرمة، وأنه كان من المنتظر لمعدلي النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي في الأرض الفلسطينية أن يبلغا ٥ و ٦ في المائة، على التوالي. بيد أن القيود المفروضة على الحركة وعمليات إغلاق الحدود عطلت التقدم الاقتصادي للأرض الفلسطينية المحتلة.

٢٧ - وتشير تقديرات مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص إلى أن مجموع الخسائر في إيرادات الاقتصاد الفلسطيني منذ اندلاع الانتفاضة الثانية يتراوح بين ١,٨ بليون دولار و ٢,٥ بليون دولار[١١]. وارتفع معدل البطالة الأساسي من منخفض الـ ١٠ في المائة الذي وصل إليه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٢٨,٣ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٠٠. وبالرغم من حدوث شيء من التحسن بين الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ والربع الأول من عام ٢٠٠١، ظل معدل البطالة الأساسي مرتفعا، إذ بلغ ٢٦,٩ في المائة من القوة العاملة. وإذا ما استُخدم مقياس أوسع نطاقا يشمل ''العمال المُحبَطين''[١٢] ، فإن معدل البطالة يصل إلى ٣٧,٨ في المائة، أي بزيادة قدرها ٧٨ في المائة عما كان عليه قبل الأزمة[١٣]. وتفيد تقديرات البنك الدولي بأن معدلات الفقر المتوقعة بحلول نهاية عام ٢٠٠١ تبلغ ٤٣,٨ في المائة (انظر A/56/428)، وهذا يعني أن نصف السكان يعيشون على دولارين أو أقل في اليوم الواحد.

٢٨ - وأثَّرت الأزمة تأثيرا بنيويا على سوق العمل الفلسطيني. ففي حين أن نسبة العمال المأجورين وأرباب العمل في نطاق القوى العاملة انخفضت انخفاضا حادا، خصوصا وقد مُنع أكثر من ١١٠ ٠٠٠ عامل فلسطيني من العمل في إسرائيل (انظر A/56/428)، ارتفع عدد المزاولين للعمل الأسري بلا أجر والعاملين لحسابهم الخاص. وقد أفضى هذا إلى زيادة في ''الطابع غير النظامي'' للاقتصاد فضلا عن تفاقم ظروف سوق العمل في سياق تدني الإنتاج والدخل المحليين[١٤]. ونظرا لأن نسبة النساء العاملات في القطاع غير النظامي مرتفعة، فإن هذا الوضع قد أثَّر عليهن

تأثيرا سيئا. وفي الظروف التي تسود فيها الأزمات ويتفشى الفقر، تضطر النساء إلى تحمُّل أعباء اقتصادية واجتماعية إضافية.

٢٩ - وبالرغم من ندرة البيانات الشاملة المتعلقة باستراتيجيات الأسر المعيشية في التعامل مع الأزمة، فإن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن معظم الأسر المعيشية الفلسطينية قلصت من استهلاكها إجمالا بسبب ازدياد الفقر وبدأت تنفق من مدخراتها. وفي استطلاع للرأي أجرته جامعة بيرزيت في شباط/فبراير ٢٠٠١، ذكر ٨٤ في المائة من المستجوَبين أنهم خفضوا نفقاتهم بسبب سوء الحالة الاقتصادية، وذكر ٥٥ في المائة أنهم أنفقوا ما جمعوه من مدخرات. وعلاوة على ذلك، اقترض ٤٣ في المائة قروضا جديدة وباع ٢٢ في المائة منهم هدايا المهر والزفاف[١٥].

٣٠ - وفي حالة النساء اللائي أصبحن يرأسن أسرهن المعيشية بسبب وفاة أزواجهن أو أفراد آخرين من أسرهن، تعيّن عليهن التكيف مع هذه التغيرات، بما في ذلك تغير دورهن الأُسري، في ظل ظروف اقتصادية عصيبة. ونتيجة لذلك، عانت نساء عديدات من اضطرابات نفسية خطيرة. غير أن تغير دور المرأة داخل الأسرة، إذا اقترن بظروف اقتصادية مناسبة، قد يتيح فرصا لتمكين المرأة عن طريق ما تكتسبه من سلطات جديدة في مجال اتخاذ القرار داخل الأسرة المعيشية.

٣١ - ومن أجل التصدي للآثار الاقتصادية الوخيمة لفقدان الدخل وفرص العمل، تواصل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة من خلال مشاريع مختلفة لتوفير الرعاية الاجتماعية وإدرار الدخل.

٣٢ - وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، قدَّم برنامج إدرار الدخل التابع للأونروا قروضا بلغت قيمتها ١,٩ مليون دولار إلى ٣ ٣٨٥ امرأة يَعُلن ٢٢ ٤٨١ فردا. ومنذ عام ١٩٩٤، قدم برنامج الإقراض الجماعي التضامني قروضا بلغت قيمتها ١٢,٧ مليون دولار إلى ١٨ ١٨٢ امرأة منخرطة في ٢ ٧٨٧ مجموعة تضامنية. وقدمت القروض لهؤلاء النساء من خلال منهجية إقراض متدرجة تتيح لهن الحصول على قروض أكبر في نهاية كل دورة سداد ناجحة. ويتسم البرنامج بالاكتفاء الذاتي، إذ تُدفع النفقات التشغيلية وتكاليف القروض المعدومة من الإيرادات الآتية من الإقراض والأنشطة المصرفية. ونتيجة للأزمة الراهنة، انخفض معدل السداد السنوي للقروض المقدمة من البرنامج من ٩٨,٦٥ في المائة إلى ٨٧,٤ في المائة.

٣٣ - وقامت اليونيسيف في مشروع النهوض بالمرأة الذي تضطلع به في لبنان بدعم البرنامج الائتماني لتقديم القروض المتجددة الصغيرة التابع للجان المخيمات، مع إيلاء الأولوية لمسألة ضمان استفادة النساء مباشرة من هذه القروض. وقد قُدم نصف القروض لأسر معيشية ترأسها النساء، وعزز ذلك اعتماد النساء على أنفسهن من الناحية الاقتصادية. ووفَّر المشروع ٣٥٠ قرضا كرأسمال تأسيسي، واستفاد منها مباشرة زهاء ٢ ٠٠٠ شخص. ولأغراض تحقيق الاستدامة والرقابة المباشرة، أسندت مهمة إدارة هذه القروض إلى اتحاد المرأة ولجان المخيمات.

٣٤ - وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، خصص البنك الدولي ١٢ مليون دولار لمشاريع توفير فرص العمل. وكان الرجال هم المستفيدون بالدرجة الأولى من هذه المشاريع لأنهم يشكلون أغلبية العاملين في قطاعي إصلاح البنية الأساسية والزراعة. ومع ذلك، نالت النساء ١٥ في المائة من فرص العمل، وكانت النسبة المئوية للنساء اللائي استفدن مباشرة منها أكبر من ذلك بكثير.

٣٥ - كما نفَّذ البنك الدولي ”مشروع التنمية المجتمعية الثاني“ الذي أبرز ضرورة إدماج النساء في لجان المشاريع

الصغرى. وشمل المشروع مبادرات محددة الهدف، منها مثلا تعزيز مراكز تدريب المرأة ورياض الأطفال من أجل إفادة النساء مباشرة. وموّل البنك الدولي عن طريق مشروع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ١٠٥ مشاريع قدمت منحا إنمائية. وقد استفادت النساء مباشرة من ١٥ في المائة من هذه المشاريع.

٣٦ - ووافق البنك الدولي من خلال ''مسابقة السوق الإنمائية لعام ٢٠٠٠'' على تمويل مشروع تجريبي لإنشاء ''المركز التدريبي النموذجي للشباب المعوز'' الذي يهدف إلى تمكين الشابات والشبان عن طريق تدريبهم على المهارات المختلفة.

٣٧ - وقدمت الأونروا مساعدات غذائية ومادية مباشرة لبعض الأسر التي تعاني من مشقة خاصة، تعيل النساء منها نسبة تتراوح بين ٤٧ و ٥٠ في المائة. وفي الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١، استفاد ما مجموعه ١٧٢ ٣٣ مشاركا من مختلف الأنشطة التي يضطلع بها مركز برامج المرأة، مثل التدريب على المهارات، ومحاضرات التوعية بشأن المسائل الصحية والاجتماعية والجنسانية والمدنية ومسائل الإعاقة، فضلا عن توفير المشورة القانونية، ومراكز الألعاب، ورياض الأطفال. وعلاوة على ذلك، قدم برنامج التخفيف من حدة الفقر ما يزيد على ٦٠٠ ٠٠٠ دولار في شكل قروض لأكثر من ١٦٠ امرأة. واستفادت أكثر من ٢٦٠ مجموعة نسائية من برنامج الإقراض الجماعي التضامني منذ بدء هذا المشروع، بمبلغ إجمالي يتعدى ٤٠٠ ٠٠٠ دولار. أما برامج الدعم الذاتي، التي تقدم للأسر التي تعاني من حالات مشقة خاصة مبالغ مالية، جزء منها على سبيل المنحة والجزء الآخر على شكل قرض، لمساعدتها على تحقيق الاستدامة الذاتية المالية، فقد استفادت منها أكثر من ١٣١ امرأة هن وأسرهن.

رابعا - التدابير الأخرى الهادفة إلى تمكين المرأة

حقوق الإنسان

٣٨ - فيما يتعلق بالعنف وحقوق الإنسان، تعددت مستويات الضرر الذي لحق بالنساء الفلسطينيات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. فمن جهة، كان لطرق الاعتقال والاحتجاز الإداري وأساليب الاستجواب وظروف الاحتجاز، وتقييد سبل الاتصال بالأسرة والمحامين أثر خطير على الفلسطينيين (انظر A/56/491). ومن جهة أخرى، عانت النساء الفلسطينيات من العنف المرتبط بنوع جنسهن داخل المجتمع وكذلك داخل الأسرة.

٣٩ - ففيما يتعلق بالعنف من جانب السلطات الإسرائيلية، أفادت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بأنه يوجد في السجون الإسرائيلية ٥٠٠ ٢ سجين فلسطيني، لا يزال عديد منهم يتعرضون للضغوط النفسية والتعذيب البدني. وأفادت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة بأنه يوجد في قسم النساء بسجن الرملة ١٠ سجينات فلسطينيات. وأبلغت اللجنة الخاصة عن حالة امرأة تعرضت للضرب وقيدت يداها ورجلاها إلى السرير من السادسة صباحا إلى الثامنة مساء طيلة يومين. كما أفادت عن حالة امرأتين احتجزتا في القسم الذي يحتجز فيه السجناء الجنائيون الإسرائيليون وبأنهما تتعرضان يوميا للاعتداءات والمضايقات (انظر A/56/491). وقد احتجت هؤلاء السجينات على الظروف التي وضعن فيها وطالبن بتوفير التمثيل القانوني لهن، والحصول على الكتب والاطلاع على وسائط الإعلام وتلقي الرسائل والزيارات الأسرية والمساعدة الطبية. إلا أن إدارة السجن لم تستجب لمطالبهن. وتحتجز بعض الزعيمات السياسيات مع السجناء الجنائيين الإسرائيليين أيضا في سجن مجدو، حيث تقيد الزيارات

الأسرية والمكالمات الهاتفية ويُمنع الاتصال بالمحامين، بحجة الأسباب الأمنية.

٤٠ - كما أفادت اللجنة الخاصة بأن امرأة فلسطينية، يشتبه بأنها استدرجت مراهقا إسرائيليا إلى مقتله عن طريق علاقة أقامتها معه عبر الإنترنت، قدمت في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ التماسا إلى محكمة العدل العليا مطالبة بحقها في الالتقاء بمحاميها. واشتكت في التماسها هذا من إجراءات الاستجواب التي يتبعها محققو دائرة الأمن العام. غير أن محكمة العدل العليا أصدرت في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠١ حكما ينص على أن من القانوني أن تتبع دائرة الأمن العام إجراءات في الاستجواب تمنع المشتبه فيهم من النوم ما دام القصد هو التقدم في عملية التحقيق (انظر A/56/428).

٤١ - أما بخصوص العنف المرتبط بنوع الجنس داخل المجتمع والأسرة، خلصت دراسة مولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأجريت قبل بدء الانتفاضة الثانية، إلى تقييم للفجوات الحالية التي تحول دون حصول المرأة على المساواة والعدالة الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني[١٦]. وأوضحت الدراسة أن النساء والفتيات الفلسطينيات يقاسين من ''جرائم الشرف'' والاغتصاب وسفاح المحارم وأشكال أخرى للعنف، لا سيما على مستوى الأسرة. وأشارت الدراسة على سبيل المثال إلى أن عدة فتيات يقتلن سنويا أو يتعرض لخطر القتل بحجة تلطيخ شرف ''الأسرة''، وأن عدد ''جرائم الشرف'' التي سجلت فيما بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ بلغ ٣٨ جريمة. كما أفادت الدراسة بأن إحصاءات عام ١٩٩٨ الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تبين حدوث ما مجموعه ١١٥ من حالات الاغتصاب أو محاولة الاغتصاب في الأرض الفلسطينية المحتلة. غير أنه نظرا إلى أن العرف يحظر الاقتراب من قضية العنف الأسري، وفقا لما تفيد به هذه الدراسة، فإن الأرقام لا تعكس بصورة مناسبة بالضرورة حجم المشكلة. كما أن التمييز الجنساني متأصل في التشريعات الجنائية التي تدرج جرائم الاغتصاب وهتك العرض وسفاح المحارم في فئة ''الجرائم المخلة بالآداب العامة والأخلاق'' لا في فئة ''الجرائم المرتكبة ضد الأفراد''. وهذا يقلل من شدة العقوبات التي يحكم بها على مرتكبي تلك الجرائم[١٧].

٤٢ - وهناك حالات كثيرة موثقة على النطاق العالمي، تثبت أن العنف ضد النساء والفتيات يتزايد في حالات النزاع أو الطوارئ المعقدة. ومن ثم يحتمل أن يكون العنف الجنساني ضد النساء والفتيات، حتى في الأرض الفلسطينية المحتلة، قد تفاقم بفعل الحالة السياسية نتيجة لتفشي الإحباط بين الفلسطينيين من جراء الأزمة.

٤٣ - ومن أجل معالجة قضية العنف، نفذ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في شباط/فبراير ٢٠٠١ مشروعا بعنوان ''مساعدة ضحايا الإيذاء الجنسي في المجتمعين الفلسطيني والأردني: استراتيجيات للمساعدة على الإفصاح عن هذه الجرائم وتعزيز الوعي الجنساني داخل نظام العدالة الجنائية''. وقد ركز هذا المشروع، الذي نفذ من خلال عمل المركز النسائي لتقديم المساعدة والمشورة القانونيتين في رام الله والاتحاد النسائي الأردني، على الإيذاء الجنسي الذي تتعرض له المرأة والوصمة المرتبطة بالكشف عن أي اعتداء من هذا القبيل. وشملت أنشطة المشروع تنظيم حلقات تدريبية للبنات والبنين في المدارس العامة تستهدف إيجاد بيئة أكثر انفتاحا لمناقشة هذا النوع من الإيذاء، فضلا عن إنشاء قاعدة بيانات بشأن جرائم القتل بسبب الشرف.

٤٤ - ومولت وحدة التنمية البشرية المستدامة التابعة للبرنامج الإنمائي، من خلال حملة حقوق المرأة، ثلاث فقرات تلفزيونية عن العنف ضد المرأة، فضلا عن تنظيم يوم دراسي بشأن ''الفقر والعنف'' فيما يتعلق بالنساء الفلسطينيات.

وبغية معالجة قضية حقوق الإنسان للمرأة، دعم البرنامج الإنمائي أيضا عملية إعداد ''تقرير عن تحليل الفجوة المتعلقة بوضع المرأة في الأراضي الفلسطينية في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة''، التي تمت بالتعاون مع المركز النسائي لتقديم المساعدة والمشورة القانونيتين.

السلام والأمن

٤٥ - في سياق متابعة قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الذي أقر فيه المجلس بالدور الهام للمرأة في منع الصراعات وحلها وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع، أعد مكتب المنطقة العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بالاشتراك مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القدس، وبالتعاون مع قسم المرأة في جامعة بيرزيت، دراسة عن أثر النزاع المسلح على النساء الفلسطينيات. وأجرت الدراسة تحليلا للطرق التي غير بها الصراع الحالي من وضع المرأة وحالتها، سواء على المستوى الفردي أو داخل المجتمع الفلسطيني، والكيفية التي أثرت بها هذه التغيرات على توفير الخدمات الاجتماعية والتعليم والدعم بأنشطة الدعوة لفائدة المرأة في الأرض الفلسطينية. وكان من المتوقع أن تتم هذه الدراسة بحلول نهاية عام ٢٠٠١.

صنع القرار

٤٦ - بالرغم من المساهمات التي تقدمها المرأة الفلسطينية في معظم مجالات التنمية، فإن مشاركتها في عملية صنع القرار لا تزال ضئيلة بشكل ملحوظ. فقد أشارت البيانات المستمدة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن النساء في عام ١٩٩٦ لم يمثلن سوى نسبة ٦ في المائة من أعضاء المجلس التشريعي، و ٨ في المائة من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، و ٨ في المائة من الوزراء، و ٨ في المائة من أعضاء اتحاد العمال[١٨]. وفي الجهاز القضائي، ثمة ثلاث قاضيات، لكن لا توجد أي قاضية في المحاكم الشرعية[١٩]. ولم تتوافر إحصاءات عن نسبة عضوية النساء في جميع الأحزاب السياسية تكفي لإجراء أي تقييم لمشاركتهن فيها.

٤٧ - وفيما يتعلق بمسألة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار، مول صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مشروعا يتعلق بتمكين المرأة من تبوء القيادة، نُفذ في إطار المبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية. وأفاد المشروع في تعزيز الوعي الجنساني، وبناء القدرات لدى الإعلاميين الفلسطينيين.

التوعية

٤٨ - قامت إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة بأنشطة عديدة من أجل التوعية بحالة النساء الفلسطينيات على الصعيدين الإقليمي والعالمي. فقد أنتجت إذاعة الأمم المتحدة برامج إذاعية عديدة، منها برنامج بعنوان ''المتشحات بالسواد في صدارة الأحداث''. وقد انتشرت هذه الحركة النسائية الدولية، التي بدأتها في عام ١٩٨٨ مجموعة من الإسرائيليات احتجاجا على الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، فأصبح لها وجود في بلدان عديدة بوصفها حركة مناهضة للعنف. وأنتجت الوحدة الإذاعية للشرق الأوسط سبعة برامج عن المشاق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجهها المرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي سياق الأنشطة التي تضطلع بها الإدارة بشأن قضية فلسطين، نظمت برنامجا تدريبيا لمجموعة تتألف من تسعة من الإعلاميين الفلسطينيين، من بينهم أربع نساء، استهدفت تعزيز قدراتهم المهنية كموظفين في وسائط الإعلام.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٤٩ - نفذ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مشروعا إقليميا بعنوان ''عملية المتابعة لما بعد مؤتمر بيجين - المرحلة الثانية''، حقق نتائج ملموسة في بناء القدرات المؤسسية

والتنظيمية للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وكذلك قدرات اللجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بالنهوض بالمرأة، من أجل تنفيذ استراتيجياتهما وخطط عملهما للنهوض بالمرأة في الأرض الفلسطينية. وزود المشروع الجهات المسؤولة عن الشؤون الجنسانية في المنظمات غير الحكومية الوزارات التنفيذية بالقدرة على دعوة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين وتعبئة جهودهم بصورة فعالة من أجل إدماج منظور المساواة بين الجنسين في عملية وضع الخطط والسياسات الوطنية. كما أدى المشروع دورا تيسيريا في إقامة شبكة تضم الصحفيين الفلسطينيين بشأن القضايا الجنسانية.

٥٠ - وأفادت وحدة التنمية البشرية المستدامة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها تعكف على إعداد استراتيجية شاملة لبناء قدرات موظفي برنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني التابع للبرنامج الإنمائي من أجل اعتماد نهج تعميم مراعاة المنظور الجنساني على صعيدي البرامج والمشاريع، وبصورة عامة من أجل رفع مستوى الوعي بالقضايا الجنسانية.

٥١ - كما بدأت وحدة التنمية البشرية المستدامة التابعة للبرنامج الإنمائي مشروعا لدعم وحدات شؤون المرأة في مختلف الوزارات. وعلاوة على ذلك، قامت بتمويل إنشاء وحدة للإحصاءات الجنسانية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الغرض منها تعزيز قدرة الجهاز على إنتاج الإحصاءات المتعلقة بالقضايا الجنسانية ونشرها.

خامسا - الاستنتاجات

٥٢ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أثر الصراع العنيف الدائر بين إسرائيل والفلسطينيين تأثيرا سلبيا كبيرا على النساء الفلسطينيات. فقد قُتل العديد منهن أو أصبن بجراح و/أو فقدن أزواجهن أو أطفالهن أو أفرادا آخرين من أسرهن. وعلاوة على ذلك، تأثرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية للنساء بصورة خطيرة من جراء الأزمة، إذ تواصل ارتفاع معدلات الفقر وتقلصت بشدة سبل حصول النساء والفتيات على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.

٥٣ - وأثناء هذه الأزمة، تواصل السلطة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بذل جهود كبيرة لتحسين ظروف الفلسطينيات والتشجيع على التوصل إلى حل عن طريق التفاوض. وعلى وجه التحديد، تصرفت مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بصورة فورية إزاء حالة الطوارئ، فحولت مناط تركيزها عن مشاريع التنمية المستدامة الطويلة الأجل إلى تنفيذ برامج المساعدة الإنسانية الرامية إلى تلبية الاحتياجات العاجلة للنساء الفلسطينيات[٢٠].

٥٤ - ومن الضروري بالنظر إلى الأزمة الراهنة أن تواصل كيانات الأمم المتحدة عملها في الأرض المحتلة ومخيمات اللاجئين، مع تعزيز التركيز على قضية النهوض بالمرأة، لا سيما في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وحقوق الإنسان والعمالة والتمكين الاقتصادي. وينبغي زيادة الدعم للعمل الهام الذي تقوم به الأونروا، وذلك فيما يتعلق بالأنشطة التي يستفيد منها حوالي ٣,٨ ملايين لاجئ فلسطيني، بمن فيهم النساء والأطفال.

٥٥ - وبما أن وضع المرأة الفلسطينية وظروفها المعيشية مرتبطان بتحقيق حل سلمي للنزاع، فإن على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا جديدة لإنهاء المواجهات العنيفة الحالية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن المهم بصورة خاصة في هذا الصدد إشراك المرأة بصورة كاملة في أي مبادرات يُضطلع بها في المنطقة لحل النزاع وبناء السلام، وذلك وفقا لمنهاج عمل بيجين وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن

المهم أيضا بذل الجهود من أجل زيادة مشاركة المرأة مشاركة وافية في عمليات صنع القرار على جميع المستويات.

٥٦ - وينبغي أن يستمر إدماج المنظور الجنساني إدماجا كاملا في برامج المساعدة الدولية، وذلك بعدة طرق من بينها التوسع في التحليل الجنساني وجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس. كما أن من المهم إدماج المنظور الجنساني في جميع الدراسات والتقارير التي تعدها الأمم المتحدة عن حالة الشعب الفلسطيني.

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/56/35).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) انظر تقرير منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة عن الاقتصاد الفلسطيني، ربيع عام ٢٠٠١، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، غزة، الأرض الفلسطينية المحتلة، الصفحة ١.

(٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢.

(٧) انظر تقرير منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة عن أثر المواجهات وعمليات إغلاق الحدود وإجراءات تقييد الحركة على الاقتصاد الفلسطيني، من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، غزة، الأرض الفلسطينية المحتلة.

(٨) المرجع نفسه.

(٩) استُمدت إحصاءات الأونروا هذه من عرض قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان بعنوان ''جوانب من الأزمات: المصادمات بين الفلسطينيين والإسرائيليين''.

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣٥ (A/56/35).

(١٢) ''العمال المحبطون'' هي الفئة التي تشمل الأشخاص الذين خرجوا من نطاق القوة العاملة والأشخاص الذين هم في سن العمل لكنهم لم يلتحقوا إطلاقا بالقوة العاملة بسبب اعتقادهم باستحالة العثور على فرصة عمل (انظر تقرير منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة عن الاقتصاد الفلسطيني، ربيع عام ٢٠٠١، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، غزة، الأرض الفلسطينية المحتلة.

(١٣) انظر تقرير منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة عن أثر المواجهات وعمليات إغلاق الحدود وإجراءات تقييد الحركة على الاقتصاد الفلسطيني، من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، غزة، الأرض الفلسطينية المحتلة.

(١٤) المرجع نفسه.

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) انظر تقرير تحليل الفجوة فيما يتعلق بوضع النساء الفلسطينيات في سياق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ٢٠٠١.

(١٧) المرجع نفسه.

(١٨) أخذت هذه الإحصاءات من موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على شبكة الإنترنت (http://www.pcbs.org/english/gender/gdr.htm).

(١٩) انظر تقرير تحليل الفجوة فيما يتعلق بوضع النساء الفلسطينيات في سياق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ٢٠٠١.

(٢٠) نُسقت برامج المساعدة الإنسانية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من خلال فرقة العمل الإنسانية المعنية باحتياجات الطوارئ، التي أنشئت في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وتولى رئاسة فرقة العمل منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، وضمت ممثلين للسلطة الفلسطينية ومنظومة الأمم المتحدة ومجموعة الجهات المانحة ولجنة الصليب الأحمر الدولية وبعض المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية (انظر A/56/123-E/2001/97 و Corr.1).